

المجلد: (الثامن)

العدد: (الخامس عشر) أبريل 2024



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

أ.د . علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

بحث بعنوان:

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

إعداد: أ.د . علي أحمد جاد بدر.

رئيس مركز الدراسات الأفروآسيوية (مصر).

مستخلص البحث.

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

هناك عوامل كثيرة تلك تقف عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ورغم أن المشرع الدولي والوطني قد فسح الطريق أمام المرأة للمشاركة السياسية.

إلا أن المفاهيم التي ورثتها، بل وورثها الرجل بقيت عائقاً مستمراً أمام الفضاء المتاح لها للمشاركة، إلا أنه مع المزيد من ضبط المفاهيم ومعالجة الثقافات السلبية يمكن أن تكون المرأة جزءاً أصيلاً في بناء المجتمع ونهضته إذ أنها تشكل نصف الحاضر وربما كل المستقبل. الكلمات المفتاحية: (المشاركة السياسية، المرأة، الوطن العربي).

Research abstract.

Women's political participation in the Arab world.

There are many factors that stand as an obstacle to women's political participation in the Arab world, political, economic, social and cultural, even though international and national legislators have cleared the way for women to participate politically.

However, the concepts that she inherited, and even that men inherited, remained a constant obstacle to the space available for her to participate. However, with more control of concepts and treatment of negative cultures, women can be an integral part in building society and its renaissance, as they constitute half of the present and perhaps all of the future.

Keywords: (political participation, women, the Arab world).

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

مقدمة.

لاشك أن مشاركة المرأة في المجال السياسي تعد مؤشراً على تقدم المجتمع وتجاوزه الكثير من العقبات سواء المجتمعية أو القانونية أو الثقافية، خاصة تلك التي تركز على فهم خاطيء لعدد من النصوص الدينية أو تعتمد على نصوص لا يصح الاعتماد عليها.

ولما كانت المرأة نصف المجتمع وحارسة للمستقبل فإن تقدمها يعمل على تقدم المجتمع كله، ومشاركتها تشكل وزناً نسبياً مهماً يجب أن نحصر عليه، والوطن العربي لا يمكننا أن نعتبره كتلة واحدة أو ثقافة واحدة إذ تختلف الثقافة المجتمعية من دولة إلى أخرى.

كما يختلف أيضاً الفضاء المتاح للمرأة للتفاعل مع الشأن العام من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن القول إن المشاركة السياسية للمرأة هي أحد الركائز الأساسية التي ساعدت وتساعد في التحول الديمقراطي بما يساهم في نهضة المجتمع.

إشكالية الدراسة وأسئلتها.

لاشك أن قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية تطرح نفسها في هذه المرحلة خاصة بعد ما سمي بثورات الربيع العربي التي ألقَتْ بظلالها على المجتمع، وربما يرجع ذلك لأسباب تتعلق بالمرأة نفسها، أو لأسباب تتعلق بمتغيرات المجتمع العربي وتوجهاته وقراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وربما يزيد من صعوبة البحث في هذا القضية أن المرأة تتغلغل في المجتمع، فهي نصف الحاضر وربما كانت كل المستقبل، والمرأة لاشك أنها من نتاج المجتمع بما فيه من نجاحات واخفاقات ومن عوامل ومؤثرات، ولذا كانت إشكالية الدراسة متمثلة في: ما مدى المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي؟

هذه الإشكالية تدعونا إلى مجموعة من التساؤلات ربما يكون في الإجابة عليها حل لهذه الإشكالية منها:

- 1) ما هي الثقافة السائدة نحو المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الشعبي، وأيضاً على المستوى المؤسسي؟
- 2) ماهو الدور الذي عادة ما تنزع إليه المرأة العربية؟
- 3) ما هي معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟

أ. د . علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

4) لماذا تعزف المرأة عن المشاركة السياسية السلبية أو الإيجابية؟ وهل يمكن مساهمة المرأة في المشاركة السياسية في البلاد العربية؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تعرف مدى مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية والتعرف على الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى عزوف المرأة عن المشاركة السياسية الإيجابية التي تعمل على تنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وتحافظ في ذات الوقت على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ضرورة للنمو الاقتصادي واستقراره، أو المشاركة السلبية التي تؤثر بالسلب على المجتمع، وربما تلفت النظر إلى مناطق الضعف في مسيرته.

أهمية الدراسة.

1) تعود أهمية الدراسة نظراً لأنها تعالج إشكالية تخص نصف المجتمع أويزيد، مما يدعو الباحثين إلى الشغف بهذا الموضوع الذي يؤدي في نهاية الحال إلى رفعة المجتمع العربي.

2) الوقوف على الوزن النسبي للمشاركة السياسية للمرأة في البلاد العربية.

3) الوقوف على معوقات المشاركة السياسية للمرأة.

(4) معالجة السلبيات التي تحيط بالمرأة العربية حتى تستطيع أن تكون عضواً فاعلاً

لبناء المجتمع العربي.

منهاج الدراسة.

استرشد الباحث لدراسة المشاركة السياسية للمرأة العربية باقترب تحليل الدور، حيث يشير إلى الأعمال والإجراءات التي تقوم بها المرأة العربية محل الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف محكومة بمجموعة من المحددات، بما يترتب على ذلك من آثار إيجابية، أو سلبية على الأطراف الأخرى في البيئة المحيطة.

وذلك لأن اقترب تحليل الدور يساعدنا في التعرف على ما تريد تحقيقه المرأة العربية، وما تم تحقيقه من الناحية العملية، ثم الوقوف على الفارق بين التصور والواقع، واقترب تحليل الدور بهذا الشكل يعتبر من حلقات الوصل بين المرأة والمجتمع، ولذلك كان مناسباً لهذه الدراسة باعتبار أن المرأة جزء مهم من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به.

الدراسات السابقة

(١) دراسة: عبد الرحمن (٢٠١٠م) (١) لقد أشارت فيها الباحثة إلى أن المشاركة أحد القضايا الرئيسية والمحورية في فكر واهتمام دول العالم والعالم الثالث بشكل خاص، حيث تتحرك

١. هالة منصور عبد الرحمن، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رؤية سوسيو تاريخية، مجلة بحوث الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٠م).

فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تغيرات بنائية مختلفة، مما يوجب ضرورة الاهتمام بالمشاركة والعمل على دعمها.

حيث تعتبر المشاركة السياسية محورا هاما من محاور المشاركة، وأساسا للديمقراطية كما أنها تعكس مؤشرا هاما من مؤشرات تداول السلطة، والتمثيل السياسي والتعددية الحزبية، بل والوعي السياسي، ولذلك تنعكس أهميتها على شرعية النظام وقدرته على أداء وظائفه، ومن ثم تكون قراراته معبرة عن حاجات المواطنين ومطالبهم، كما تشير إلى درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي معاً.

(٢) دراسة: بدر (٢٠١٩م) (٢) وفيه أشار إلى مفهوم الحركة الإسلامية وعلاقته بمفاهيم الإسلام السياسي والسلفية والاصولية والتطرف والعنف والإرهاب، كما أشار إلى اتجاهات المنظمات الدينية المختلفة وأفاد بأن كل ما تقوم به الحركات الإسلامية من مشاركة سياسية سواء كانت إيجابية أو سلبية تكون من خلال القضاء الذي يسمح به النظام القائم على إدارة الدولة.

(٣) دراسة: الطويل (٢٠١٢م) (٣) لقد أشارت الباحثة إلى المشاركة السياسية التي سجلتها المرأة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، وأشارت إلى أول حزب سياسي للمرأة حيث تأسس في عام ١٩٤٢م تحت اسم الحزب النسائي المصري.

٢. علي أحمد جاد بدر، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية (القاهرة: مكتبة الأهرام، ٢٠١٩م).
٣. أماني الطويل، «تحديات المشاركة السياسية للمرأة»، وجهات نظر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وجهات نظر، ٥١٤، يوليو ٢٠١٢م).

وأشارت إلى الاتحاد النسائي المصري ١٩٤٧م، كما أشارت إلى حق النساء المصريات في الترشيح والتصويت المنصوص عليه في دستور ١٩٥٦م المؤقت، وتم تأكيد كامل حقوق المرأة في الدستور الدائم المصري ١٩٧١م.

ثم أشارت إلى التمثيل الرمزي للمرأة قبل ثورة ٢٠١١م، وأشارت إلى أن المشاركة السياسية المطلوبة للمرأة، هي ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية بكافة جوانبها الاجتماعية والثقافية والسياسية من أجل مستقبل مصر.

٤) دراسة: زريقي (٢٠١٧م) (٤) لقد أشارت الباحثة إلى أن المرأة تشكل نصف مجتمع الجزائر، ومع ذلك فهي لاتحظى بحقوقها في ميثاق الحضارة التي تعتمد بالأساس على المشاركة، كما أشارت إلى أن مشاركة المرأة في الجزائر تكون رمزية، وفي القطاعات المهنية كالتربية والتعليم والصحة.

وأشارت إلى أنها مؤخراً من خلال نظام الكوتا، تم دمجها بشكل تمثيلي في البرلمان والنيابات، ودعت إلى تغير الثقافة المجتمعية حتى تستطيع أن تساهم المرأة في نهضة المجتمع.

٤. نوال زريقي، «المرأة الجزائرية وثقافة المشاركة بين الطموح وحدود الواقع»، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية (الجزائر): مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، (٢٠١٧م).

تقسيم الدراسة.

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، تنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية.

ثانياً: أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية.

المطلب الثاني: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وطرق التغلب عليها.

أولاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

ثانياً: طرق التغلب على معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

1. المشاركة السياسية للمرأة (نظام الكوتا).

2. التشريعات الدولية للمشاركة السياسية للمرأة.

خاتمة.

أهم النتائج.

التوصيات.

المراجع.

المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

المطلب الأول: المشاركة السياسية وأهميتها.

أولاً: المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية تعني تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكل مجتمعهم بوضوح، بالإضافة إلى تنمية قدراتهم على مواجهة هذه المشكلات بأسلوب علمي وواقعي، كما تعني أيضاً تنظيم الحياة السياسية ومتابعة الوظائف السياسية في إطار الدولة، مع تطوير النظم لتصبح أكثر احتراماً لكرامة الإنسان ومطالبه^(٥).

كما تعني المشاركة السياسية العملية التي تقوم بها المرأة بالاسهام الواعي في صياغة نمط الحياة بالمجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بأن يتاح لها المساهمة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع مع الإشارة إلى أفضل الوسائل لتحقيقها، مع تحديد دورها في إنجاز المهام اليومية التي تتجمع في صورة أهداف عامة للمجتمع، بما يدفعها لمواجهة كل من يعترضها.

والمشاركة لغة تعني المساهمة، واصطلاحاً تعني أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، وتعني المساهمة في اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون

العامة، وأيضاً اختيار القادة السياسيين على كل المستويات (حكومي أو محلي أو قومي)^(٦).

٥. وحيدة بورعدة، « المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر»، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مج ٢٠١٢، ٣٦٤، أكتوبر ٢٠١٢م) ص ١٣٦.
٦. شنين عبد النور، فدوى مرابط، طرقاوي محي الدين، زرقون عمر الفاروق، «المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي

ومفهوم المشاركة السياسية يمكن النظر إليه باعتباره المشاركة في إدارة الدولة سواء على المستوى الجزئي أو المستوى العام، وهو نشاط يقوم به المواطنون بهدف التأثير في صنع القرار، وهو بذلك ينطوي على مجموعة من المعاني حيث يتضمن النشاط الفعلي، وليس الاتجاهات أو المدركات، كما أنه يهتم بالأنشطة التي تؤثر في عملية صنع القرار.

ومن ثم يركز على السلطات العامة التي يسمح بها صاحب القرار النهائي في عملية التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع، ومن هنا فإن المشاركة السياسية لا تعني مجرد الحصول على الحق السياسي للتصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل حق الأفراد في مواجهة البيروقراطية ومناقشتها في الأمور التي تمس حياتهم^(٧).

والمشاركة السياسية مفهوم يعني في مدلوله الإيجابي الانخراط الفاعل في الحياة السياسية في مجتمع ما بكل ما يرتبط من ذلك من انتماء منظم، مع نشاط مستمر وممارسة لحق الانتخاب

وانتهاج سلوك سياسي واعي دون العزوف عن العمل السياسي، فالمشاركة السياسية تعني الاقرار بحرية الرأي في المجتمع، حيث يمكن لكل جماعة أن تعبر عن رأيها وتدعو له دون ضغط أو تقييد^(٨).

المغربي»، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/٧/٥، متاح على رابط: (<http://www.asjpcerist.dz>).

٧. حمدي عبد الرحمن حسن، الايديولوجية والتنمية في أفريقيا دراسة مقارنة لتجربة كينيا وتنزانيا (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ١٦٣.

٨. مصطفى محسن، « المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد»، المجلة العربية للعلوم السياسية (أغادير: المجلة العربية للعلوم السياسية، ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٧م) ص ٣٨

إذن يمكن القول بأن المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية، حيث يمكن أن نفرق على أساسه بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وبين الأنشطة الاستبدادية والشمولية التي لاتقوم على الاختيار.

أي أن هذا المبدأ يبين الفرق النوعي بين النظام الوطني الديمقراطي الذي قوامه الوحدة الوطنية التي تسمح بالاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، وبين النظام الشمولي أو التسلطي الذي قوامه الحزب الواحد والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً وتدميراً ذاتياً للمجتمع في أي وقت.

فالمشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي ومفهومه النظري والعملي، إذ تعمل المشاركة السياسية على تغيير إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكد كل يوم، أي أنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها، فكل فرد عضو بالدولة بغض النظر عن موقفه السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي (٥٩)

ومن هنا يمكن القول بأن المشاركة السياسية تعني التفاعل الإيجابي أو السلبي مع النظام السياسي القائم، والتفاعل الإيجابي عادة ما يكون في الدول التي تمارس الديمقراطية، ومن أهم أنشطتها التصويت في الانتخابات، حيث يمكن المفاضلة بين المرشحين واختيار

٩ . د. يوسف محمد جمعة الصوافي، « المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكالية الممارسة »، في د. حمدي عبد الرحمن حسن (محرر)، المشاركة السياسية للمرأة، خبرة الشمال الأفريقي (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١م) ص ص ٦٧ : ٦٨

الأنسب من وجهة نظر القائم بالتصويت.

وأما التفاعل السلبي فعادة ما يكون في الدول الاستبدادية، ومن أنشنته المظاهرات العنيفة التي يصاحبها تخريب الممتلكات والاعتقالات والحروب الأهلية، بل والانقلابات، والهدف من ذلك هو المشاركة في ادارة الدولة بشكل كلى أوجزئي^(١٠).

وتأسيساً على ذلك فإن المشاركة السياسية للمرأة العربية تتمثل في شقها الإيجابي بالتفاعل مع النظم المطروحة للمشاركة وأيضاً في الاعتراض على النظام القائم متدرجة في ذلك إلى مواجهته إذا لزم الأمر.

ثانياً: أهمية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

تتمثل أهمية المشاركة السياسية للمرأة فيما يلي:-

1) أن المشاركة السياسية بشكلها الفردي أو الجماعي إدارة استراتيجية لتغذية الحياة السياسية داخل الدولة، حيث تضمن الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وهي بذلك بمثابة المدخلات الأساسية للنظام السياسي حيث يسعى لتحويلها إلى مخرجات تحقق القبول والرضى لدى المواطنين، بما يساعد على استمرار وجوده بطريقة سلمية ومقبولة^(١١).

١٠. علي أحمد جاد بدر، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية(القاهرة: الأهرام، ٢٠١٩م) ص ٧٨ : ٧٩.
١١. هادية يحيوي، «المشاركة السياسية للمرأة، الجزائر»، مجلة المفكر (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، ع ٩، مايو ٢٠١٣م) ص ٤٨٢ : ٤٨٦.

أ. د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

(2) أن الممارسة الديمقراطية آلية ضرورية لارساء دعائم الديمقراطية حيث تعبر عن مطالب الشعب وآرائه باعتباره المصدر الرئيسي للسلطة والسيادة في الدولة، كما تمكنه من تحصيل حقوقه وتحقيق مصالحه بما يعزز التماسك الوطني^(١٢).

(3) أن المشاركة السياسية أحد القضايا الرئيسية والمحورية في فكر واهتمام دول العالم بشكل عام، والعالم الثالث بشكل خاص، حيث تساعد على تحريك مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام بالمشاركة السياسية والعمل على دعمها.

إذ أنها تعكس مؤشراً من مؤشرات تداول السلطة والتمثيل السياسي والتعددية الحزبية، وتنعكس أهميتها على شرعية النظام وقدرته على أداء وظائفه، ومن ثم تكون قراراته معبرة عن حاجات المواطنين ومطالبهم، مما يعكس الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع^(١٣).

(4) أن المشاركة السياسية أحد المحاور الأساسية في اهتمامات العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي، وتشير الدراسات إلى الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح والتصويت والاهتمام بالقضايا السياسية ومناقشتها مع غيره، أو العضوية في المنظمات، فكل ذلك محاولات للتأثير على متخذ القرار،

١٢. عبدالله محمد عبدالرحمن، علم اجتماع التنظيم (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م) ص ٨٥.

١٣. هالة منصور عبد الرحمن، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رؤية سوسيو تاريخية»، مجلة بحوث الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٠م) ص ٧٦١.

فهي عملية واعية وتأكيد لحق المواطنين لأنها تعني ممارسة الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه (14).

(5) أن المشاركة السياسية تعمل على اشباع رغبات الجماهير وانجاز المصالح القومية دون المصالح الشخصية لأعضاء البرلمان أو الحزب الحاكم، حيث يمكن احترام رأي الأغلبية وشرعية ممارستها للسلطة مع احترام الأقلية، لها وتعني أيضاً العلاقات السلمية بين الأغلبية والأقلية في المجتمع، بل هي الطريقة الوحيدة لممارسة الديمقراطية مع الحفاظ على شرعية النظام الاجتماعي والسياسي معاً⁽¹⁵⁾.

المطلب الثاني: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وطرق التغلب عليها.

أولاً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

هناك مؤشرات عديدة تؤكد على ضعف وهشاشة مشاركة المرأة سياسياً وعدم تناسب هذه المشاركة مع نسبة النساء في المجتمع، برغم ما كفله الدستور والتشريعات للمرأة من حقوق المشاركة بما فيها حق الترشيح والانتخابات.

إلا أننا نعترف بأن الوضع الراهن لمشاركة المرأة في فعاليات الحياة السياسية لا يزال أضعف حلقات تمكينها، ويمثل ذلك واقعاً غير منصف يتعين السعي الجاد للتعامل معه باعتباره قضية قومية لا تخص المرأة فحسب، وإنما تخص المجتمع برمته⁽¹⁶⁾.

١٤. د. عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي - النظرية والواقع (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٥م) ص ٢٩.

١٥. عبدالله محمد عبد الرحمن، م.س.ذ، ص ٨٥.

١٦. نهلة إبراهيم، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين تحديات العولمة وتناقضات الواقع السياسي المعاش، الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر»، في نيفين مسعد وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية - دراسة مقارنة بين مصر وسوريا وتونس

وتتعدد الإشكاليات والعوامل التي تعوق النشاط السياسي للمرأة، فمنها ما هو سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي، كما تعوقها رؤى ثقافية واجتماعية سلبية حاکمة للسلوك والممارسات منها:

1. المعوقات الثقافية.

ينظر المجتمع إلى المرأة باعتبارها رمزاً للهوية، ويحرص على بقائها في مكانها دون تغيير من أوضاعها حرصاً من وجهة النظر المحافظة على الهوية، ومن هذا المنطلق يكون الرفض من الرجال للدور السياسي للمرأة، أو مجرد المشاركة كناخبة حيث لا تزال النظرة السائدة إلى المشاركة السياسية باعتبارها من اختصاص الرجال، خاصة في المجتمعات التي تسود فيها الروابط والعلاقات الريفية في الريف والصعيد.

بالإضافة إلى قناعة النساء بكفاية تمثيل الرجال في المشاركة على مستوى الانتخاب أو الترشيح، وقناعتهم أيضاً أن الرجل أكثر قدرة على التعبير عن نفسه وأكثر تحلاً من القيود الاجتماع ، ومن ثم يستطيع التحرك بصورة أوسع، ويدعم هذه القناعات ارتفاع نسبة الأمية بين النساء والعادات والتقاليد التي نشأت عليها.

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٥٧٣.

2. المعوقات الاجتماعية.

تمثل التنشئة الاجتماعية المعوق الأكثر أهمية لما له من أثر مباشر على سلوك المرأة، وعلى الدور الذي تلعبه في المجتمع وعلى تنمية قدراتها وطاقاتها، وكذلك على تشكيل سلوكها الاجتماعي والسياسي، وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن قدرة المرأة تضعف بعد مرحلة البلوغ بسبب حرمانها من التشجيع الذي يدفعها للتفوق والمنافسة، والتركيز على الدور التقليدي الذي تقوم به داخل البيت كزوجة وأم.

ويشير العديد من الباحثين إلى النماذج المغلقة حول المرأة والمتجذرة في الوعي الجمعي بما يعيق المشاركة السياسية للمرأة، بالإضافة إلى أن مكانة المرأة تنبني على التدرج في المراتب الاجتماعية والتقسيم التقليدي للأدوار داخل الأسرة العربية، حيث يحال الشأن العام للرجال، والعائلي للمرأة بعيداً عن السياسة التي لا تتلائم مع طبيعتها^(١٧).

3. المعوقات الاقتصادية.

في ظل الأزمة الاقتصادية المتصلة بالمتغيرات الاقتصادية وإعادة التكيف الهيكلي واعتماد نظام الاقتصاد الحر وآليات السوق التي تحيط بالأسرة، ومع تعدد أدوارها الاجتماعية تصبح المشاركة السياسية للمرأة ترف لا تقدر عليه إلا القلة من النساء.

١٧ . Houria Alami M'Chichi, Genre et Politique au Maroc: Les enjeux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernisme (Paris: L'Harmattan, 2003),p. 10.

بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات نسائية داعمة للمرشحات توفر لهن الدعم المادي، وكذلك نقص الخبرة في إدارة العملية الانتخابية للمرأة سواء على المستوى الفني أو الماد، وتشير معظم الدراسات التي أجريت في مجال المشاركة السياسية للمرأة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت في معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة، وهي عوامل مرتبطة بأبعاد ثقافية، واجتماعية واقتصادية وسياسية^(١٨).

4. المعوقات السياسية.

رغم ما أتاحه الدستور والقانون، بل والأحزاب والتنظيمات المدنية المختلفة من فضاء يسمح للمرأة بالحركة السياسية، إلا أنها تظل محكومة بمجموعة من الضوابط الثقافية والاجتماعية متأثرة أيضاً بالواقع الاقتصادي الذي تعيشه ويتمثل ذلك في: (١٩).

1) غياب التنشئة السياسية للأجيال الجديدة، الأمر الذي يرسخ ثقافة السلبية وعدم المبالاة وعدم الانتماء.

2) طبيعة التعددية الحزبية، حيث يعتقد بعض الباحثين أن من أهم أسباب ضعف المشاركة السياسية ما يتعلق بالأسلوب الذي تم من خلاله إقامة التعددية، فهي في رأيهم تعددية

١٨. سعاد إبراهيم العزازي، «الوعي الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الأزهر»، مجلة التربية (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التربية، ع ١٤٤، ٢٠١٠م) ص ٩٤: ٩٥.
١٩. دعاء عبد المنعم شفيق، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية، دراسة قانونية اجتماعية تحليلية»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية الحقوق، ع ٣١، ٢٠١٠م) ص ٥٢٧: ٥٢٩
وانظر:

محمد بن هلال، «المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز»، المجلة العربية للعلوم السياسية (المغرب: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢٩، ٢٠١١) ص ١٣٥.

مقيدة، ويهيمن عليها الحزب الحاكم الذي لا يسمح للأحزاب الأخرى بالنمو إلى الدرجة التي يمكن معها أن تتطلع للحكم.

3) ضعف الأحزاب السياسية بسبب الحصار المفروض على نشاطها وسط الجماهير، مما يمنعها من التأثير في الجماهير وإقناع الأفراد بالانضمام إليها وتوقف العضوية بها، إلى أن وصل الأمر إلى عجز هذه الأحزاب عن تقديم العدد المطلوب من المرشحين لانتخابات البرلمان والمجالس الشعبية المحلية.

4) النظام الانتخابي يضمن استمرار احتكار الحزب الحاكم للحكم دون إظهار الإرادة الحرة للناخبين، وعيوب هذا النظام عديدة تبدأ من القيد في جداول الانتخابات التي مازالت تضم أسماء المتوفيين والمجندين، وتمر بإشراف وزارة الداخلية .

وتصل في النهاية إلى غياب الضمانات القانونية لسلامة التصويت والفرز وإعلان النتيجة، فضلاً عن صعوبة فهم واستيعاب قوانين الانتخابات، وطرق حساب الأصوات وعدم الاقتناع بأي من المرشحين المتنافسين.

5) تأثير المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حيث ترتب على المشكلات الخاصة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي انصراف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية بحثاً عن سد حاجاتهم الضرورية.

6) تأثير الأمية فقد ساهمت الأمية بأنماطها المعروفة القراءة والكتابة والسياسة والثقافة - في دعم وإنتاج المواقف الذكورية المتحيزة ضد المرأة سياسياً، بل والمساعدة على صياغة وعي انسحابي للمرأة عن الاهتمام بالمجال العام والسياسي.

فالأمية محدد مؤثر على وعي الرجال والنساء معاً حيث تصل الأمية إلى نسبة كبيرة من السكان، وهو ما يحد كثيراً من المشاركة السياسية التي تحتاج إلى قدرة على الإلمام بالأحداث وفهم نظام الانتخاب ومعرفة حقيقة المشكلات المطروحة وتصور أحسن الحلول لها.

7) يرى جانب من الباحثين أن النظام السياسي الذي أقر فكرة التعددية الحزبية لم يأخذ هذه الفكرة مأخذ الجد، ولم يتصور القائمون على الأمر إمكانية أن تظهر صيغة تسمح للمعارضة بالوصول إلى الحكم.

وفي ظل هذه الظروف لا بد أن يدرك المواطنون بعدم جدوى الانتخابات، كما لا بد لهم من التشكيك في مصداقيتها ونزاهتها، فلا هي تساعد على تحسين ظروفهم المعيشية، ولا تسمح بالتعديل في الممارسات السياسية، وفي النهاية يرونها عملاً لا جدوى منه ولا ثمرة تترجى من ممارسته.

8) عادة ما يتهم البعض النظام الحاكم بأنه يستخدم بعض الوسائل التي من شأنها التأثير على إرادة الناخبين، ليس بهدف حثهم على المشاركة في الانتخابات، ولكن لإنجاح المرشحين الذين يمثلون الحزب الحاكم، كما يهدف هذا التأثير إلى إبعاد تيارات سياسية

أ.د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

وأفراد محددين مع الحد من تأثيرهم، بل وإبعاد فئات اجتماعية محددة تعارض سياسات الحكم، ومحاولة إغراء فئات اجتماعية أخرى ليكونوا ممثلين للشعب وولائهم للحزب الحاكم.

ثانياً: طرق التغلب على أسباب معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.

هناك طرق عديدة في السعي لدمج المرأة في الحياة السياسية، وهنا نشير إلى:

1) المشاركة السياسية للمرأة ونظام الكوتا.

مفهوم الكوتا (quota) يعني تحديد نصيب أو حصة نسبية، ويرجع الأصل التاريخي لنظام الكوتا إلى مصطلح الإجراء الإيجابي ((Affirmative action حيث أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة من قبل السلطات الحكومية، أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص.

وقد كان في الأصل ناجماً عن حركة الحقوق المدنية ويتصل بالأقلية السوداء، وقد أطلقه لأول مرة الرئيس جون كينيدي في عام 1961 م، وتابعه الرئيس جونسون في برنامجه الذي كان يمثل جزءاً من الحرب على الفقر في بداية عام 1965 م، فتم تطبيق نظام حصص نسبية (كوتا).

ويلزم الجهات المعنية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين للتعليم الذين ينتمون إلى أقليات إثنية، فطالبت به جماعات أخرى، مثل: الحركة النسائية، كما انتشر في

بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة من الحقوق (٢٠).

وقد جاء نظام الكوتا حتى يعمل على إيجاد شيء من التوازن السياسي والتركيب الاجتماعي بين الجنسين في المؤسسات السياسية، كما أن مشاركة المرأة في العمل السياسي سيغير من نظرة المجتمع إلى المرأة ودورها التقليدي.

ويساهم في رفع مكانتها ومشاركتها السياسية كحق من حقوقها، على أن يكون لها تمثيل في البرلمان والمحاكم والحكومات، وتهدف أنظمة الكوتا بأن يكون للنساء عدد محدد من النسب المئوية مهما تكن قائمة المرشحين في البرلمان أو اللجان البرلمانية أو الحكومية. ويضع نظام الكوتا عبئاً كبيراً على مشاركة المرأة القروية، كما أن جوهر الفكرة هو توظيف وتجنيد النساء لتتسلم المواقع السياسية، والتأكيد بأن النساء لسن معزولات عن الحياة السياسية وأن فكرة وجود امرأة واحدة واثنيتين ليس كافياً (٢١).

وقد شكل نظام الحصص (الكوتا) شكلاً من أشكال التدخل الإيجابي لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، وذلك بفرض نسب معينة خاصة بها في كل قائمة ترشيحات، سواء كانت حرة أو مقدمة من طرف حزب أو عدة أحزاب سياسية، بحسب ما حددته المادة 02 من القانون رقم 03-12.

٢٠ . ابتسام ساتي إبراهيم، « المشاركة السياسية للمرأة السودانية من خلال نظام الحصص الانتخابية (الكوتا)»، مجلة الدراسات السودانية (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مجلة الدراسات السودانية، مج ١٣، ٢٠١٣ م) ص ٩٧.
٢١ . نزمين يوسف غوانمه، « اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا (دراسة ميدانية)»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية (الأردن: جامعة مؤتة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، ٣٤، ٢٠١١) ص ٢٢٤.

أ. د . علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

ولضمان النسب المقررة قانوناً للمرأة في المجالس المنتخبة نص المشرع على أن عدم الاحتكام إلى نصوص هذا القانون يترتب عليه رفض قائمة الترشيحات المخالفة للشرط المنصوص عليه في المادة 02 سالفة الذكر، حيث أكد المشرع على وجوب أن يبين التصريح بالترشح المنصوص عليه في القانون المتعلق بنظام الانتخابات جنس المترشح.

ونص على ضرورة أن يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس، ولتفعيل هذه الأحكام أدخلت السلطة التشريعية حافزاً يتمثل في توفير مساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية، وفقاً لعدد المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والبرلمان، وذلك لتحفيز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للمرأة، وضمان مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في العملية السياسية (٢٢).

ومن جهة أخرى، فإن القناعة بدور المشاركة السياسية للمرأة في تعزيز تنميتها وتأكيد دور الحقوق المدنية والسياسية في حصول المرأة على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وكذا رغبة المجتمع الدولي في تسريع عملية إدماج المرأة بشكل فعال وعادل في العملية السياسية. وفي التمثيل النيابي، وبالتالي في العملية التنموية قد فرضت على المجتمع الدولي البحث عن سبل وآليات تكفل تمكين المرأة من خلال القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها من خلال المعاملة التفضيلية والتمييز الإيجابي.

٢٢. نرجس صفو، «المشاركة السياسية للمرأة... بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة»، مجلة جيل حقوق الإنسان، (الجزائر: مركز جيل للبحث العلمي، مجلة جيل حقوق الإنسان، ١٨٤، ٢٠١٧) ص ٨٥.

ويجري تطبيق نظام الحصص من خلال ما يلي: (٢٣)

(١) إدماج المرأة في القوائم الحزبية: وتتطلب هذه الطريقة وجود أحزاب قادرة على التداول على السلطة، ومدركة لدور المرأة في النهوض بالمجتمع، وحركة نسائية قادرة على إقناع الأحزاب بضرورة وجود المرأة على قوائمها.

(٢) تعديل الدستور أو قانون الانتخابات: بما يشمل النص الصريح على الحصص كتدبير مؤقت، ويفضل الغالبية الخيار الثاني نظراً إلى تعرض القوانين للتغيير أو التعديل بطرق أسهل من الدساتير.

(٣) الإرادة السياسية: وتعني قراراً من السلطة السياسية بتطبيق الحصص كنظام انتخابي، وتصلح هذه الطريقة في حال عدم وجود أحزاب قادرة على التداول على السلطة، وتمثيل المرأة من خلالها أو مجتمع مدني قادر على دعم الحركة النسائية والضغط معها من أجل تحقيق مطالبها، وفي الواقع فقد استفادت المرأة من الإنجازات والتحولت في العقود الأخيرة، خاصة في المجالات الصحية والتعليمية والسياسية.

٢- التشريعات الدولية وتكريس المشاركة السياسية للمرأة (٢٤).

٢٣. وحيدة بورغده، م.س.ذ، ص ص ٤٠ : ٤١.

٢٤. نصيرة بن تركية، «الحماية الدولية لحق المرأة في المشاركة السياسية»، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/٦/٥، متاح على رابط: (<http://www.asjp.cerist.dz>).

إن اهتمام القانون الدولي بالحق السياسي للمرأة لا يمكن أن نعتبره حديثاً مستجداً، فقد اقتصت أهم التشريعات في هذا المجال بسن بنود ونصوص تركز هذه الحقوق وتفردتها باتفاقيات ومعاهدات خاصة بها ومن أهمها:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صدر سنة 1948 م من هيئة الأمم المتحدة.
2. اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٠، وقد نصت المواد الأولى والثانية منها على عدم جواز التمييز بين الرجل والمرأة في حق الانتخاب والترشح.
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966 م، الذي تضمنت ديباجته تأكيداً على مبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الناس دون تمييز.
4. اتفاقية محاربة التمييز قد تضمنت تأكيداً على تجريم التمييز بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية صدرت سنة 1981م كمحاولة لمعالجة أشكال ضعف سلطة المرأة في الجانب السياسي والتركيز على توضيح مفهوم المنع أو التقييد بسبب الجنس، ودعت هذه الاتفاقية الدول المصادقة عليها إلي ضرورة تبني آليات قانونية تعاقب التمييز والتفرقة بين الجنسين ومنع كل أشكال هذه الممارسات.

خاتمة.

إذن يمكن القول بأن هناك عوامل عديدة حرمت المرأة من المساهمة السياسية في بناء المجتمع بعضها ذاتي، والآخر مجتمعي وجمعي موروث، مما دفعها لأن تعزف عن العمل العام، ولاشك أن هناك العديد من العوامل التي تعوق مسيرتها سواء كانت معوقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، ولكن يبقى الأمل موجوداً في أن يعود نصف المجتمع ليساهم بشكل إيجابي ويشارك مشاركة فعالة في الحياة السياسية لينهض بمجتمعه وأمته.

نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومنها ما يلي:-

1. أن المشاركة السياسية تنقسم إلى قسمين مشاركة إيجابية وأخرى سلبية والتي نسعى إليها هي المشاركة الإيجابية التي تعني المساهمة الفعالة في نهضة المجتمع وتقدمه.
2. أن المعوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي عديدة، ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وربما يكون من أعظم العوائق ما كان مرتبطاً بالمرأة نفسها حيث لايتوفر الوقت الكافي للنساء للعمل العام كما أنهن يفتقرن إلى التكوين اللازم.

أ.د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

3. أن المشرع على المستوى الدولي أو الوطني حاول جاهداً إدماج المرأة في المشاركة السياسية إلا أن الثقافة المجتمعية لازالت عائقاً كبيراً أمام دورها الذي لاشك أنه يساعد في رفعة المجتمع.

4. أن مشاركة المرأة في المجال العام مرهونة بالفضاء الذي يسمح به النظام الحاكم، وفي ذات الوقت مقيدة بمجموعة من المواريث الثقافية الجمعية.
التوصيات.

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، ومنها ما يلي:-

(1) إعادة تأهيل المجتمع رجالاً ونساء كي يدرك كل فرد أن العمل العام هو جزء من عمارة الأرض التي خلق الله - عز وجل - آدم - عليه السلام -، وذريته من بعده ليستخلفه فيها وعمارتها

(2) معالجة المواريث الخاطئة عند الرجال عن العمل السياسي للمرأة.

(3) معالجة المواريث الخاطئة عند النساء عن دورهن في المجتمع مع العمل على زيادة وعيها السياسي.

(4) التشديد على الأحزاب والنقابات لادماج النساء في العملية السياسية.

(5) على السلطات المختصة فتح الفضاء العام للجميع لكي يساهم كل مواطن في خدمة وطنه ونهضته.

المراجع.

1. هالة منصور عبد الرحمن، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رؤية سوسيو تاريخية، مجلة بحوث الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٠م).
2. علي أحمد جاد بدر، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية (القاهرة: مكتبة الأهرام، ٢٠١٩م).
3. أماني الطويل، «تحديات المشاركة السياسية للمرأة»، وجهات نظر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وجهات نظر، ع ٥١، يوليو ٢٠١٢م).
4. نوال زرقى، «المرأة الجزائرية وثقافة المشاركة بين الطموح وحدود الواقع»، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).
5. وحيدة بورغدة، «المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر»، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مج ٢٠١٢، ع ٣٦، أكتوبر ٢٠١٢م) ص ١٣٦.
6. شنين عبد النور، فدوى مرابط، طرقاوي محي الدين، زرقون عمر الفاروق، «المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي»، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٣/٧/٥، متاح على رابط: (<http://www.asjpcerist.dz>).

أ.د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

7. حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا دراسة مقارنة لتجربة كينيا وتنزانيا (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠م) ص ١٦٣.
8. مصطفى محسن، «المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد»، المجلة العربية للعلوم السياسية (أغادير: المجلة العربية للعلوم السياسية، ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٧م) ص ٣٨
9. يوسف محمد جمعة الصوافي، «المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكالية الممارسة»، في د. حمدي عبد الرحمن حسن (محرر)، المشاركة السياسية للمرأة، خبرة الشمال الأفريقي (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١م) ص ٦٧ : ٦٨
10. علي أحمد جاد بدر، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية (القاهرة: الأهرام، ٢٠١٩م) ص ٧٨ : ٧٩.
11. هادية يحيى، «المشاركة السياسية للمرأة، الجزائر»، مجلة المفكر (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، ع ٩، مايو ٢٠١٣م) ص ٤٨٢ : ٤٨٦.
12. عبدالله محمد عبدالرحمن، علم اجتماع التنظيم (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م) ص ٨٥.

أ.د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

13. هالة منصور عبد الرحمن، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رؤية سوسيوتاريخية»، مجلة بحوث الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٠م) ص ٧٦١.

14. عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي - النظرية والواقع (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٥م) ص ٢٩.

15. عبدالله محمد عبد الرحمن، م.س.ذ، ص ٨٥.

16. نهلة إبراهيم، «المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين تحديات العولمة وتناقضات الواقع السياسي المعاش، الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر»، في نيفين مسعد وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية - دراسة مقارنة بين مصر وسوريا وتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٥٧٣.

17. Houria Alami M'Chichi, Genre et Politique au Maroc: Les enjeux de l'égalité hommes-femmes entre islamisme et modernisme (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 10.

18. سعاد إبراهيم العزازي، «الوعي الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الأزهر»، مجلة التربية (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التربية، ع ١٤٤، ٢٠١٠م) ص ٩٤ : ٩٥.

19. دعاء عبد المنعم شفيق، « المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة قانونية اجتماعية تحليلية »، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية الحقوق، ع ٣١٤، ٢٠١٠م) ص ٥٢٧ : ٥٢٩
20. محمد بن هلال، « المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز»، المجلة العربية للعلوم السياسية (المغرب: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢٩، ٢٠١١) ص ١٣٥.
21. ابتسام ساتي إبراهيم، « المشاركة السياسية للمرأة السودانية من خلال نظام الحصة الانتخابية (الكوتا)»، مجلة الدراسات السودانية (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مجلة الدراسات السودانية، مج ١٣، ٢٠١٣ م) ص ٩٧.
22. نرمين يوسف غوانمه، « اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا (دراسة ميدانية)»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية (الأردن: جامعة مؤتة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، ع ٣، ٢٠١١) ص ٢٢٤.
23. نرجس صفو، «المشاركة السياسية للمرأة ... بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة»، مجلة جيل حقوق الإنسان، (الجزائر: مركز جيل للبحث العلمي، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع ١٨، ٢٠١٧) ص ٨٥.
24. وحيدة بورغده، م.س.ذ، ص ٤٠ : ٤١.

أ.د. علي أحمد جاد بدر، بعنوان: (المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي).

25. نصيرة بن تركية، «الحماية الدولية لحق المرأة في المشاركة السياسية»، تاريخ

الاطلاع: ٢٠٢٣/٦/٥، متاح على رابط: (<http://www.asjp.cerist.dz>).





International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020